

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

#### **مارسة عدد نُكّات لبعض الكلمات**

1. لقد هجم صاحب الجواهر على معتقد المحقق التستري - الاحتياط - بأنه قد خَبَطَ ما بين «مطلق الوجوب و الوجوب المطلقاً» بينما المستظر من الأدلة هو «مطلق الوجوب لا الوجوب المطلقاً» إذ نتاج «الوجوب المطلقاً» هو أن يتوجّب أول فرد من الواجب ولكنّه يُضاد مفترضنا لأنّا نمتلك أمراً بالقضاء - أي مطلق الوجوب - وبالتالي سُتُعد بقية الأفراد من مصاديق الوجوب نظير الواجب الموسّع حيث قد صرّح الشارع بسعها الوسیع قائلاً: «أقم الصلاة لدلك الشّمس إلى غسق اللّيل»[1] إذن إنّ «مطلق الوجوب» يقارب مطلق الوجود، و الذي يعني «أصل الوجود».[2]

وُعارض الجواهر بأنَّ الشَّيْخَ الأَعْظَمَ لَمْ يُفْكِكْ بَيْنَ «الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ أَوْ مُطْلَقِ الْأَمْرِ» بَلْ قَدْ افْتَرَضَ وَاسْتَظَهَرَ أَنَّهُمَا نَفْسٌ «مُطْلَقُ الْوُجُوبِ» فَلَا انْفَكَاكٌ إِذْنٌ فِي مَسْأَلَةِ «امْتِنَالِ الْقَضَاءِ» - رَغْمَ تَغَيُّرِهِمَا فِي الْأَصْوَلِ - إِذْ فِي الْحَقِيقَةِ، قَدْ تَوَجَّهَ أَصْلُ الْقَضَاءِ إِلَى الْمَكْلَفِ ثُمَّ تَفْعَلُ دُورُ الْعُقْلِ فَحَكَمَ بِالتَّخْيِيرِ - لَا أَصْالَةَ الْإِطْلَاقِ - فَهُوَ يَدْنُو مِنَ الْوَاجِبِ الْمُوسَعِ، إِلَّا أَنَّ الشَّارِعَ ضَمَّنَ «الْوَاجِبَ الْمُوسَعَ» قَدْ صَرَّحَ بِالْتَّوْسِعَةِ - لَيْسَ أَكْثَرَ -.

فبالنّالٍ يُعد الشّيخ محقًّا في استظهاره، إذ رغم تغاير «مطلق الوجوب مع الوجوب المطلق» ضمن علم الأصول و الفقه إلا أنّهما مندكَان تجاه «صدق امثالي القضاة».

2. لقد حرم أهل المضايقة «تأخير القضاء» إلا لو استلمنا «إذن التأخير» من الشّارع.

وَنُحَاجِجُهُمْ بِأَنَّ التَّخْيِيرَ الْعُقْلِيَّ - فِي الْقَضَاءِ - قَدْ أَغْنَانَا عَنِ الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ، فَنَوْعِيَّةُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ تَتَحِدُ مَعَ وَاجْبِ الْمُوَسَّعِ فِي تَقْطِيَةِ الرَّحْبَةِ وَالسَّعَةِ، إِلَّا أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ نَصَّ عَلَى «تَوْسِعَةِ الْوَاجِبِ الْمُوَسَّعِ» - لِيُسَ إِلَّا - بَيْنَمَا سَعَةُ «وَجُوبِ الْقَضَاءِ» قَدْ ابْنَثَتْ مِنْ تَخْيِيرِ الْعُقْلِ - بِلَا حَاجَةٍ لِتَنْصِيصِ الشَّرْعِ بِالتَّوْسِعَةِ - وَلَا يَظْلِمُ الْعُقْلَ عَالِقًا عَلَى وَرُودِ «الْتَّرْخِيصِ الشَّرْعِيِّ» أَبْدًا، بَيْنَمَا أَهْلُ الْمُضَايِقَةِ قَدْ زَعَمُوا تَوْقُفَ التَّوْسِعَةِ عَلَى تَنْصِيصِ الشَّارِعِ جَزْمًا فَانجُرُوا إِلَى فُورِيَّةِ الْقَضَاءِ - نَظَرًا لِانْدَعَامِ توسيعِ شَرْعِيٍّ - وَلَكِنَّا - وَفَقًا لِلشَّيْخِ الأَعْظَمِ - قَدْ بَرَهَنَّا عَلَى التَّوْسِعَةِ بِأَنَّ الْعَرْفَ الْمُعَتَادَ يَرِي «صَدْقَ امْتِثَالِ الْقَضَاءِ» فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ نَظَرًا لِلتَّخْيِيرِ الْعُقْلِيِّ، بِحِيثُ سُيُّنَجُ لَنَا جُوازُ التَّأْخِيرِ تَمَامًا، فَبِالْتَّالِي لَا يَحْقِّقُ لَنَا أَنْ نَقِيسَ شَاكِلَةً «الْوَاجِبِ الْمُوَسَّعِ» بِمَسْأَلَتِنَا الْحَالِيَّةِ - الْقَضَاءِ - وَنَدْعَيْ لِزُومِ الْتَّرْخِيصِ الشَّرْعِيِّ - كَمَا صَنَعَهُ الْمُضَايِقِيُّ -.

1. وأما مسألة «البدالية» فقد استنكرها الشيخ بكل براءة، و ذلك نظراً لأنّ كافة أفراد «الواجب الموسّع» -سيان المتأخرة أو المتقدمة- تُعد مصداق المأمور به الموسّع، لأنّها بديلة عن المأمور به كما زعمه المحقق التستري، مصرحاً بأنّه لو أخّر صلاته للزمه أن يُعوض تأخيره «بالعزل على الإيتان» الذي يعد بديلاً التأخير، بينما العقلاء يرون أفراد الصلاة المتأخرة حصصاً لنفس المأمور به و بلا بدالية في البين أساساً. و يبدو أنها إجابة نزيهة و أنيقة تماماً.

2. لقد تلخصت مقالة الشيخ الأعظم بأن العقل يحكم برجحانة الاحتياط - لا وجوبه - و على صعيد مقابل إن الشريعة الغراء أيضاً قد شرعت البرائة الشرعية حتى لو احتمل «طروع العجز» ضمن الأزمنة التالية.

و من ثم قد طرح الشيخ الأعظم رأياً زائفاً قد استوجب الاحتياط - لمُحتمل العجز - بحيث لو احتمل ثم أهمل لعوقب، فعلى أساسه سنتعرض معتقد القائل مصرياً:[3]

«نعم ربما قيل باستحقاق العقاب لو اتفق ترك الواجب الموسّع الغير الموقّت، و لازمة وجوب المبادرة عقلاً - من باب الاحتياط، تحرّزا عن الواقع في عقاب الترك - و إن لم يجب شرعاً، ليكون من قبيل المضيق الذي يعاقب على تأخيره، و إن لم يتحقق العجز».»

ولكن قد فندَه الشيخ قائلًا: «لكن هذا القول مع ضعفه لا ينفع فيما نحن فيه»[4]

و إنما أيضاً نهاجم القائل - وقايةً عن الشيخ الأعظم - بأن «استحقاق العقاب» منعدم أساساً في حق من احتمل العجز إذ:

· أولًا: لو تخيّرنا في عروض العجز أو الفوت لتفعل الاستصحاب الاستقبالي للسلامة و البقاء - لدى هذا الاحتمال - إذ يُعد دليلاً رصيناً على «امتداد أمد القضاء» وفقاً للتصریح الشیخ الأعظم - و كذا الاحتیاط العقلي برجحان الاحتیاط متوفّر لدينا - أجل، لو أیقّن العجز أو ظنه لتوّجّب الاحتیاط بالمبادرة - و انهارت رجحانیته - بينما المفترض أنه شاک بالعجز فتستحسب سلامة تکلیف القضاء، إذن يُعد الاستصحاب إذناً و معدراً تجاه بقیة الأوقات بحيث لا تظلّ أرضية للاحتجاط العقلي أساساً، وبالتالي لا يصدق أیضاً عنوان «الفوت لجميع مصاديق» الواجب الموسّع، بل قد أعلنا ضمن قاعدة «ما غلب الله» أن الشارع قد أزاح القضاء نهائياً عن العاجزين المغلوبين المسłوب عنهم الاختیار تماماً، فإن القاعدة قد شرحت لنا «السبب المستدعي للقضاء» و هو التقویت المستند إلى العبد لا الفوت المستند إلى الشارع.[5]

· ثانياً: حتّى لو تنزلنا عن الاستصحاب الاستقبالي جدلاً، و لكن كيف سيدان المکلف «الشاک بالعجز» إذ الشیخ الأعظم قد صرّخ بأنّ موضوع العقاب هو «العصيان و التمرد» بينما الذي قد «احتمل» إصابة العجز - ثم مات - لم يقتّح أية لجاجة و عصيان إطلاقاً إذ العقلاء لا يُطلقون العصيان العرفي بحق «العاجز» بتّاً، وبالتالي إنّ محض «احتمال العجز» لا يخلق العقوبة و النكال - إلا لو أیقّنه - بل على الأقل إنما شاکون في استظهار «العقاب» تجاه «متحمل العجز» إذ «العقل» هو الذي قد أتاوح له الفرص و خيره بين الآفات - حتّى رغم الاحتمالات الطارئة - .

و أمّا دفع ضرر المحتمل - المستائم من عبارة القائل - فسيستدعي الاحتیاط شریطة:

- ألا يتوفّر تخییر عقلي - بينما قد توفر هنا - .

- و لا إطلاق شرعي - .

بينما المفترض أن دليل القضاء ذو صياغة مطلقة - يجب قضاء الفائدة - فنظرأ لإطلاق الوجوب قد خيره العقل أيضاً - رغم احتمال ابتلائه بالعجز - وبالتالي إن العقل لم يتحمل الضرر الهام كي يحكم بالاحتیاط التام، أجل لو أذعن الضرر و الفوت و أقرأنهما، لأنهم التخيير العقلي و لتوّجّبت الفوریة.[6]

فالكلام في الختام هو أننا براء عن الفوریة عقلياً و شرعاً، وهذا ما استسقيناه من جواهر الشیخ الأعظم أيضاً.

[1] سورة الإسراء، الآية التالية: 78.

[2] وَأَمَا الْوِجُودُ الْمُطْلُقُ فِيْخُصُّ وَاجْبَ الْوِجُودِ، مَمَّا يَعْنِي أَنَّ وَجُودَهُ خَاصٌّ بِغَایِرِ الْوِجُودِ الإِمْكَانِيِّ.

[3] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقة). قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

[4] إن الأستاذ المعظم في بداية الدرس قد زعم أن هذه المقالة هو معتقد الشيخ الأعظم ولكن عقيب تذكيري واستشكالي تجاه الأستاذ، فقد تراجع عن رأيه و جعله إشكاله هو صيانته عن الشيخ الأعظم بالكيفية التي قد قررتها تماماً.

[5] حيث قد هتفنا هناك: بأن أشباه الجنون والإغماء والصرع والعجز النهائي و... التي تُعد من الأعذار الغالية والظاهرة على جسم الإنسان ستَقع موطنًا لتطبيق قاعدة «ما غلب الله» - وفقاً لما أسلفنا مُبِيِّضاً ضمن كتاب «قاعدة ما غلب الله» - فإنَّها تُعد حاكمةً على أدلة القضاء عموماً وعلى قاعدة «من أدرك» خصوصاً، حيث قد شرِّعت تجاه مسألة الجنون القاهر وأشباهه وأنتجت ترخيصاً للأداء والقضاء تماماً فلا شيء عليه إطلاقاً.

وقد انتهينا ضمن ذاك الكتاب منهجة صاحب الجوهر المعتقد بأن السكران مُندِرُّ ضمن عنوان الجنون و... إذ إن مجرد صدق الفوت في حق السكران لا يستوجب عليه القضاء بالضرورة لأن السكر كامن ضمن قاعدة الغلبة أيضاً، وأنها تعد حاكمةً تجاه أدلة القضاء - و حتى قاعدة «من أدرك» - إذن فلا شيء على السُّكاري، وهذا ما استنتاجه صاحب الجوهر أيضاً. أجل، إن الفوت الحادث بلا غلبة الله على المكلَف يَسْتُوجِبُ القضاء حتماً.

وبالتالي، إن مقالة الجوهر تدعى تفسيرنا لمعنى الغلبة الذي قد بسطناه مسبقاً: بأن حالة السكر و نتيجة زهق العقل تنتسب إلى الله تعالى عرفاً حتى ولو بسوء الاختيار، فإن الرؤية المتعارفة ترى أن نفس الطبيعة السُّكاريَّة مما قد غلب الله على المكلَف حيث قد حوله إلى المرض والعجز البالغ، رغم أن المكلَف قد أوجدها بسوء اختياره، وكذلك الحوار والاستدلال بشأن المغمى عليه الذي قد أوقع نفسه ضمن حالة الإغماء، فإن أجواء الإغماء بالتحديد، تُعد من الغلبة الإلهية، فسواء عمد أم سها في إيجاد الإغماء فإنه من زمرة المغلوبين - حتماً. الذين قد ورد بشأنهم نقاً عن الشيخ الصدوق (381م) ضمن العلل والخصال عن محمد بن الحسن عن الصفار (290م) عن أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أَبِي سنَانَ، عن عبد الله بْنِ مُسْكَانَ، عن مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قال: «قُلْتَ لِأَبِي عبد الله (عليه السلام): الرَّجُلُ يُغْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنَ أَوْ ثَلَاثَةَ أَوْ أَرْبَعَةَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، كَمْ يَقْضِي مِنْ صَلَاتَه؟ قَالَ: أَلَا أَخْبُرُكُ بِمَا (الضابط) يَجْمِعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، كُلُّ مَا غَلَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرٍ فَاللَّهُ أَعْزَرُ لِعَبْدِهِ. قَالَ (الصدوق): وَزَادَ فِيهِ (الخبر) غَيْرُ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ أَنَّ أَبَا عبد الله (عليه السلام) قَالَ: هَذَا مِنَ الْأَبْوَابِ الَّتِي يُفْتَحُ كُلُّ بَابٍ، مِنْهَا أَلْفُ بَابٍ». (وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، المجلد: 8، الصفحة: ٢٦٠)

[6] إِذْ تَخْيِيرُ الْعُقْلِيِّ بِالْتَّوْسِعَةِ قَدْ صَدَرَ بِعِنْوَانِهِ الْأَوَّلِيِّ، بَيْنَمَا حُكِمَ الْعُقْلُ بِالْأَحْتِيَاطِ قَدْ نَبَعَ نَظَرًا لِلْحَالَاتِ الطَّارِئَةِ - العنوان الثانوي - فَتَوَجَّبَتِ الْفُورِيَّةُ، وَمِنَ الْمُبِرَّمِ أَنَّ الْعِنَاوِينَ الثَّانِيَّةَ تُعدُّ أَهْمَّ مَلَكًا لِدِي الشَّارِعِ فَتَتَفَوَّقُ عَلَى التَّوْسِعَةِ.